د. جوزف طربيه

(رئيس جمعية المصارف في لبنان وبنك الاعتماد اللبناني):

ضرورة اتخاذ التدابير والاصلاحات لكبح ارتفاع الدين العام والعجز في المالية العامة

توقع رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه استمرار التحسن في اداء المصارف المحلية مع ولادة الحكومة الجديدة واعادة تفعيل المؤسسات الدستورية، وطالب باتخاذ التدابير والاصلاحات التي من شأنها كبح ارتفاع الدين العام والعجز في المالية العامة، معتبرا توسع المصارف اللبنانية في الخارج مساهما في خفض المخاطر وتشتيتها، ملاحظا استفحالا في الجريمة الالكترونية عالمياً، وعلى الصعيد المحلي، عازيا الامر الى انتشار وسائل الصيرفة الالكترونية في السوق المحلية، عارضا لسلة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، اضافة الى القروض الميسرة، مرتقباً زيادة ربحية المجموعة بنسبة ٥ في المئة نهاية ٢٠١٦.

توسع المصارف اللبنانية في الخارج ساهم في خفض المخاطر وتشتيتها

تحسين الاطار التشريعي

البيان ■ لابدّ للمصارف العاملة في لبنان أن تكون قد لمست نتائج إيجابيّة لإنتخاب رئيس جديد للجمهوريّة واتّفاق كبرى الكتل النيابيّة على إعادة إحياء المؤسّسات الحكوميّة، هل يمكن إختصار تلك الإيجابيّات بكلمات قليلة؟

– ممّا لا شكّ فيه أنّ إنتخاب رئيس جديد للجمهوريّة بعد فراغٍ دام لأكثر من عامين أعاد إنعاش ثقة المستثمرين اللبنانيّين والأجانب بالإقتصاد اللبناني، ونتوقّع إستمرار التحسّن في أداء المصارف اللبنانيّة خصوصاً بعد ولادة الحكومة الجديدة وإعادة تفعيل المؤسّسات الدستوريّة وتطبيق التدابير الإصلاحيّة اللازمة لتحسين الماليّة العامّة وإنعاش النموّ الإقتصادي في البلاد.

■ قبل أن يتمّ سدّ الفراغ الرئاسي أصدرت وكالة ستاندرد أند بورز S&P بياناً رفعت فيه نظرتها إلى قدرة لبنان على الوفاء بالتزاماته الطويلة الأجل من سلبي إلى مستقر، كيف للبنان أن يحسن تصنيفه السيادي وهو كما نعلم في مرتبة متدنية نسبيًا؟

– نسبت وكالة التصنيف الدوليّة قرارها إلى التدفّق المستمّر لتحويلات المغتربين إلى لبنان والزيادة المستدامة في ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي، إضافة إلى المستوى التاريخي للإحتياطات بالعملة الأجنبيّة، وخصوصا بعد عمليّات الإستبدال الأخيرة مع مصرف لبنان. إلاّ إنّه لطالما وجّهت وكالات التصنيف الدوليّة نداءات متكرّرة حذّرت من خلالها من مشكلة تنامي الدين العام والإنعكاس السلبي لهذا التنامي على الماليّة العامّة. وبالتالي يبقى من الضروري إتّخاذ التدابير والإصلاحات التي من شأنها أن تكبح إرتفاع الدين العام والعجز في الماليّة العامّة نذكر منها الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترشيد الإنفاق. كما وأنه لمن الضروري تحسين الإطار التشريعي بهدف إعادة جذب التدفّقات المالية.

تشتيت المخاطر بالتوسع

■ هل ترون أنّ تجربة توسّع المصارف اللبنانيّة خارج لبنان مُشجّعة؟ وهل ترون أنّ الأوضاع السائدة في العالم العَرَبي مناسبة لِمَزيد من التوسّع الجغرافي؟

– إنّ تجربة توسّع المصارف اللبنانية خارج لبنان تُعتبَر تجربة مُشجّعة، إذ إنّ جميع المصارف التي سلَكَت هذا الدرْب نَجَحَت في تحقيق أرباح ساهمت في تعزيز ميزانيّتها ومكانتها محليّاً كما وإقليميّاً. هذا التوسّع في الخارج يُساهم أيضاً في خفْض المخاطر التي تُواجه المصارف عبر تنويع مصادر هذه المخاطر مما يؤدّي إلى تشتيتها وجعْل المصارف أكثر قدرة على التعاطي مَعَها. فالأسواق المُختلفة التي تقدّم فيها المصارف اللبنانيّة خَدَماتها تَعكس بيئات وظروفاً تَختلف إلى حدٍّ ما عن تلك الموجودة في لبنان. فَفي حيْن أنّ لبنان يتأثّر بشكل كبير بالأوضاع السياسيّة والإضطرابات الأمنيّة في الداخل وفي الدّول المُحيطة به ما يؤثّر سلْباً على الأوْضاع الإقتصاديّة وأداء المصارف مَحَليّاً، يأتي تواجُد المصارف في الخارج كَمَصْدر إستقرار وتوزيع المخاطر.

بالنسبة للأوضاع السائدة في العالم العَرَبي، قد تَكون هذه الأوضاع غيْر مؤاتية لأي خُطَط تَوَسُّع جديدة. فالعالَم العَرَبي يمرّ حالياً بأزَمات وحروب تَكاد لا تنتهي أهْلَكَت إقتصادات بعْض الدّوَل وأعْدَمَت كل فُرَص أو أفكار إستثمار فيها وتَوَسُّع إلَيْها. في المَدى المنظور، لا آفاق واضحة لأي حلول ويبقى مَصيْر الكثير من دُوَل المنطقة مَجهولاً ما يَجعَل تعليق أو حتّى إلغاء أي خُطط تَوَسُّع في الحاضر أمراً مُحَتَّماً.

استراتيجية شاملة للحماية من القرصنة

■ القرصنة الإلكترونيّة للمصارف على نحو خاص تحوّلت إلى خطر حقيقي. هلّ أنّ المصارف اللبنانيّة مجهزة بما يكفي من أنظمة الحماية من القرصنة الإلكترونيّة؟

– شهدت الأعوام الأخيرة إستفحالاً في الجريمة الإلكترونيّة عالميّاً وعلى الصعيد المحلّي. بالتفاصيل، تشير إحصاءات هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان إلى أنّ هذه الأخيرة تلقت ٨٤ حالة متعلقة بجرائم إلكترونية بلغت قيمتها نحو ١٢ مليون دولار اميركي خلال العام ٢٠١٥ أي بزيادة كبيرة عن الرقم المسجّل خلال العام ٢٠١٣، والبالغ ٨ حالات قيمتها حوالى الـ ٨٩٥,٥ ألف دولار. ويعزى هذا النموّ المطرد في الجريمة الإلكترونيّة إلى إنتشار

وسائل الصيرفة الإلكترونية في السوق اللبنانية. إنّ الحماية من القرصنة الإلكترونيّة تستوجب إستراتيجيّة شاملة تشمل إستثمارات في أنظمة إلكترونيّة وقائيّة وتعزيز مواردنا البشرية، والبنية التشريعية بالإضاقة إلى تطوير القوانين التي تحمي التجارة الإلكترونية والمعلومات والبيانات، ومكافحة جرائم الإنترنت.

سلة منتجات وخدمات

■ **ما هي أهم الخدمات والمنتجات التي قدمتموها لعملائكم؟ وكيف تتوقعون نتائجكم حتى نهاية العام ٢٠١٦؟**

– لقد اعتاد عملاء بنك الإعتماد اللبناني على استمراره دوماً في هندسة وابتكار سلّة كبيرة من المنتجات والخدمات المصرفيّة التي تلبّي شتّى متطلّباتهم، والتي تشمل منتجات وخدمات الصيرفة بالتجزئة (نذكر منها الحسابات المصرفيّة على أنواعها ومختلف بطاقات الدفع وقروض التجزئة) وصيرفة الشركات (مثل الحسابات المكشوفة وسبل التمويل والإعتمادات المستنديّة المفتوحة وبرامج كفالات والخدمات الإستشاريّة، للذكر لا الحصر) والصيرفة الإلكترونيّة

انتشار وسائل الصيرفة الالكترونية في السوق المحلية وراء استفحال الجريمة الالكترونية

(E-Banking and E-Commerce) والتي تتضمّن نظام الدفع عبر الإنترنت وتطبيقاً خاصّاً بالمصرف للهواتف الذكيّة (CL e-bank) وخدمة PayMobey وخدمة تسديد الضرائب المتوجّبة لمصلحة وزارة الماليّة من خلال بطاقات الائتمان «فيزا» و«ماستركارد» وخدمة تخوّل المهندسين المنتسبين إلى النقابة دفع رسوم إشتراكاتهم السنويّة عبر الإنترنت وغيرها والصيرفة الإستثماريّة وإدارة المحافظ وخدمات التأمين (Bancassurance) والصيرفة الإسلاميّة. كذلك يقدّم المصرف قروضاً ميسّرة لعملائه بواسطة خطوط الإئتمان التي يضخّها مصرف لبنان في القطاع المصرفي بفوائد متدنيّة (حوالى ١ في المئة) تستفيد منها قطاعات إقتصاديّة عدّة كالقطاعات الإنتاجيّة وقطاع السكن والمشاريع الصديقة للبيئة والبحوث والتطوير بهدف تسريع عجلة النموّ الإقتصادي. في إطارٍ متّصل، يستفيد مصرفنا من التعميم الوسيط رقم ٣٣١، والذي أطلقه مصرف لبنان في السنوات القليلة المنصرمة للحدّ من هجرة الأدمغة وخلق فرص عمل جديدة، يسمح من خلاله للمصارف العاملة في لبنان بالإستثمار في رأسمال شركاتٍ لبنانيّة ناشئة تعمل في قطاع إقتصاد المعرفة. يساهم مصرفنا في هذه المبادرة من خلال إستثماره في صناديق إستثمار مخصّصة لهذه الغاية، مستفيداً من تغطية مصرف لبنان لنسبة ٧٥ في المئة من قيمة هذه الإستثمارات.

من الناحية الماليّة، نتوقّع أن تزيد ربحيّة المجموعة بنسبة ٥ في المئة في العام ٢٠١٦ إلى حوالى ٧٠ مليون دولار اميركي. كما نتوقّع أن ترتفع الميزانيّة المجمّعة بنسبة ٧,٤٠ في المئة وأن ترتفع محفظة التسليفات الصافية بنسبة ٨,٦٠ في المئة وودائع الزبائن بنسبة ٥,٧٥ في المئة. ■